

الولاية في النكاح  
عند ابن حبيب  
(جمعاً وتوثيقاً ودراسة)



□ الباحثة / انتصار عبد الله أحمد جرنار (\*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي  
الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ}  
صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية (١٢٢)

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده و نستعينه و نستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا، وسيئات  
أعمالنا، ومن يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (صلى الله عليه وسلم).

"{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}"<sup>(١)</sup>.

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

(\*) باحثة بالدراسات العليا بقسم الدراسات الإسلامية - كلية دار العلوم - جامعة المنيا.

(١) سورة آل عمران: الآية (١٠٢).

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا<sup>(١)</sup>.

وبعد....

إن الفقه الإسلامي هو الجانب المهم والعلم العملي التطبيقي في حياة الأمة الإسلامية وهو مبین لحقوق أفراد المجتمع الإسلامي، بل البشرية كلها وبه يتعلق الكثير من التنظيمات الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية وغيرها، فهو العلم الذي به حياة الأمة وهدىها وقد جعل الله ولاية الإنذار والدعوة للفقهاء لقوله تعالى: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ)<sup>(٢)</sup>.

إن ابن حبيب يعد أحد رجال وأئمة المذهب المالكي، وأخذ العلم علي أيدي من عاصر الأئمة الأربعة؛ وكان الإمام ابن حبيب من الذين لهم الفضل في نشر العلم وتفقه في الدين، واختبرته لدراسة في هذا البحث عن الولاية في النكاح وذكر آرائه وآراء الأئمة الأربعة.

### أسباب اختيار الكتابة في فقه ابن حبيب:

- ١ - الاستفادة من اقوال وآراء الإمام لم يعرفه معظم الناس، وتجميع ما يفتي به لعنا نساهم في النهوض بالأمة، لغزارة ومكانة هذا الفقيه العالم الأندلسي ابن حبيب.
- ٢ - المشاركة في جمع التراث الفقهي الذي تركه لنا السلف الصالح وذلك لأهمية ما يحتويه هذا العلم.

(١) سورة النساء: الآية (١).

(٢) سورة التوبة: الآية (١٢٢).

- ٣- إضافة كتاب جديد إلى المكتبة الإسلامية يحتوي على آراء فقهية لأحد العلماء لم يعرف عنه الباحثون والدارسون.
- وقد جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وفهرس المراجع.
- المبحث الأول: النكاح بدون ولي.
- المبحث الثاني: ترتيب الأولياء.
- المبحث الثالث: غيبة الولي.

\* \* \*

## المبحث الأول

النكاح<sup>(١)</sup> بدون ولي:

للفقهاء رأيان في ولاية المرأة على نفسها في عقد النكاح وذلك على رأيان<sup>(٢)</sup>:  
 الرأي الأول: يرى ابن حبيب في واضحته: أنه لا يجوز نكاح امرأة بكرًا كانت  
 أوثنيًا، شابة كانت أو عجوزًا، غنية كانت أو فقيرة، شريفة كانت أو وضعيه، إلا بولي  
 يعقد نكاحها، فإن لم يكن لها ولي، فالسلطانولي من لا ولي له<sup>(٣)</sup>. ووافقه الرأي:-  
 مالك، وأحمد بن حنبل، والشافعي<sup>(٤)</sup>.

الرأي الثاني: وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة من القول: بأنه تعقد المرأة نكاحها،  
 وتكون وليًا لغيرها إذا كانت عاقلة رشيدة<sup>(٥)</sup>.

## الأدلة:

## أدلة الرأي الأول:

استدل اصحاب هذا الرأي بالكتاب والسنة.

(١) النكاح في اللغة: الضم والتداخل، يقال تناكحت الأشجار إذا انضم بعضها إلى بعض ونكح المطر الأرض إذا اختلط في ثراها.

النكاح: كما عرفه المالكية: النكاح عقد على مجرد متعة التلذذ بأدمية غير موجب قيمتها بينه قبله غير عالم عاقده حرمتها إن حرّمها الكتاب على المشهور.

انظر مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٥ / ١٩) - دار عالم الكتب (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م).

(٢) اختلاف العلماء (٢ / ١٢٢) كتاب النكاح - دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م - ط/الأولى.

(٣) كتاب المنتقى في شرح موطأ مالك (٥ / ١٢) - الذخيرة للقرافي (٤ / ٢١٨) - النوادر والزيادات (٤ / ٤٠٨ / ٤٠٩).

(٤) الاستذكار لابن عبد البر (١٦ / ٤٥) دار قتيبة - بيروت - (ط/الأولى ١٤١٤ / ١٩٩٧)، المغني (٩ / ٣٤٦) - كشف القناع (٤ / ٤٥ - ٥٩) - الأم (٥ / ١٣)، المجموع (١٦ / ١٤٩).

(٥) بدائع الصنائع (٢ / ٢٤٧) (دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٨٢م) - المبسوط ١٠ / ٥.

من الكتاب: قوله تعالى:

{الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ} سورة النساء الآية (٣٤).

وجه الاستدلال:

أن من قوامه الرجل على المرأة عليها بالتأديب، والتدبير والحفظ والصيانة، ومن حفظ المرأة وصيانتها أن يكون وليها في النكاح ليختار لها الزوج المناسب<sup>(١)</sup>.

من السنة:

روي عن عائشة (رضي الله عنها): أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له"<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدلال:

يدل هذا الحديث على أنه يشترط لصحة نكاح المرأة الولي، وذلك لإخباره صلى الله عليه وسلم عن بطلان العقد الذي تتولى مباشرته المرأة بنفسها.

أدلة الرأي الثاني:

قوله تعالى: {وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا} سورة الأحزاب الآية (٥٠).

وجه الاستدلال:

هذه الآية نص على انعقاد النكاح بعبارة المرأة، وكونها وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم، مباشرة وبدون أن تُرجع أمرها لأحد أوليائها، فدل ذلك على أن الأمر

(١) انظر أحكام القرآن لابن العربي (٥٣٠/١) دار الكتب العلمية - (ط/الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).  
(٢) رواه الترمذي (٤٠٧/٣) رقم الحديث (١١٠٢) كتاب النكاح - باب لا نكاح إلا بولي - قال أبو عيسى: حديث حسن. رواه ابن ماجه (٦٠٥/١) رقم الحديث (١٨٨١) كتاب النكاح - باب لا نكاح إلا بولي - قال الشيخ الألباني: حديث صحيح. رواه البيهقي في سننه (١٠٦/٧) رقم الحديث (١٣٣٨٥) كتاب النكاح - باب لا نكاح إلا بولي.

في النكاح لها ولا لوليها<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى: {فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} سورة البقرة (٢٣٤).

من السنة:

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «الْأَيِّمُ<sup>(٢)</sup> أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا». قَالَ نَعَمْ<sup>(٣)</sup>.

سبب الاختلاف:

يرجع سبب اختلاف الفقهاء أنه لم تأت آية ولا سنة ظاهرة في اشتراط الولاية في النكاح فضلا عن أن يكون في ذلك نص، بل الآيات والسنن التي جرت العادة بالاحتجاج بها عند من يشترطها هي كلها محتملة.

الرأي الراجح:

الأقرب إلينا في النكاح بغير ولي وهذا لا يعني أنه بدون حضوره للعقد، ولكن لا بد من أخذ الإذن منه ولا يجوز الزواج بدون إذنه لما فيه تشبه بالأنكحة الفاسدة ذات الشبهة، ونأخذ بالرأي القائل لا تنكح المرأة بدون إذن الولي وهو رأي ابن حبيب ومن وافقه الرأي.

(١) انظر بدائع الصنائع، الكاساني (٢/٢٤٨).

(٢) الأيِّم: قيل: العزب رجلا كان أو امرأة قال الصَّغَانِيُّ: وسواء تزوج من قبل أو لم يتزوج فيقال: رجل "أيِّم" وامرأة "أيِّم" قال الشاعر: فَأُبْنَا وَقَدْ آمَتْ نِسَاءً كَثِيرَةً وَنِسْوَانُ سَعْدٍ لَيْسَ فِيهِنَّ أَيِّمٌ وقال ابن السكيت أيضا فلانة "أيِّم" إذا لم يكن لها زوج بكرا كانت أو ثيبا؛ انظر المصباح المنير (١/٢٢٦).

(٣) رواه مسلم (٢/١٠٣٧) - رقم الحديث (١٤٢١) كتاب النكاح - باب استدذان الثيب في النكاح بالنطق، ورواه النسائي (٦/٨٤) رقم الحديث (٣٢٦١) - كتاب النكاح - باب استدذان البكر في نفسها؛ ورواه الترمذي (٣/٤١٦) رقم الحديث (١١٠٨) - كتاب النكاح - باب استثمار البكر والثيب. قال الشيخ الألباني حديث صحيح.

## المبحث الثاني

### ترتيب الأولياء

للفقهاء رأيان في ترتيب الأولياء وذلك على النحو التالي:

#### الرأي الأول:

ما ذهب إليه ابن حبيب من القول: بأنه إذا كان ولي النسب بعيداً جداً يعقد أفضلهم فإن استووا فأسبقهم فإن استووا عقد الجميع وذلك محمول على الرضى والتسليم. وفي واضحته قال: الأقرب من الولاية أحق<sup>(١)</sup>.

ووافقه الرأي: مالك وابن القاسم وأصحابه ابن وهب والشافعية<sup>(٢)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: يقدم أفضلهم أي في المستوى علماً وديناً؛ ثم إن استووا في الدين والعلم قدم أسنهم.

#### الرأي الثاني:

وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة من القول: بأن الولاية هي ولاية الإجماع فقط، وثبت للأقارب العصبات، الأقرب فالأقرب، لأن النكاح إلى العصبات<sup>(٣)</sup>.

#### الأدلة:

#### أدلة الرأي الأول:

- 
- (١) انظر المعيار العرب للونشريسي (٣٠/٣)؛ الجواهر لابن شاس (٢١/٢)؛ شرح التحفة (٤٠٣/١).  
(٢) المدونة الكبرى (١٦٥/٢-١٧٠) فقه الأسرة المسلمة لشيخ حسن أبيوب ط (٢ / ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م - الشرح الصغير (٣٥٣/٢ - ٣٦٤). القوانين الفقهية (ص ١٩٩-٢٠٠)، الشرح الكبير (٢ / ٢٢٧)، مغني المحتاج (٣ / ١٤٩ - ١٥٢)، الحاوي الكبير للماوردي (٥٣/٩).  
(٣) البدائع (٢٤٠/٢) وما بعدها، فتح القدير (٢ / ٤٠٥، ٤١٣ - ٤١٦)، الدر المختار (٢ / ٤٢٩ - ٤٣١).

- العَصَبَةُ: الأقاربُ من جهة الأب لأنهم يُعَصِّبُونَهُ وَيُعْتَصَبُ بِهِمْ أَي يُحِيطُونَ بِهِ وَيَشْتَدُّ بِهِمْ. وفي الحديث: ليس مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصِيَّةٍ أَوْ قَاتَلَ عَصِيَّةً. انظر لسان العرب (٦٠٢/١) باب العين، عصب.

من الكتاب: ١- قوله تعالى:

{مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ} سورة الحج الآية (٧٨).  
وجه الاستدلال: فَسَمَّاهُ أَبَا إِجْرَاءٍ لِحُكْمِ الْأَبِ عَلَيْهِ، وَإِنْ خَالَفَهُ فِي الْأِسْمِ، وَلَآئِهِ لَمَّا ثَبَتَ وَلَايَةُ الْجَدِّ عَلَى الْأَبِ فَأَوْلَى أَنْ يَثْبُتَ عَلَى مَنْ يَلِي عَلَيْهِ الْأَبُ، وَلَآئِهِ لَمَّا سَاوَى الْجَدُّ الْأَبَ فِي الْوَلَايَةِ عَلَى مَالِهَا سَاوَاهُ فِي الْوَلَايَةِ عَلَى نِكَاحِهَا، وَبِهَذَا فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِ الْعَصَبَاتِ.

٢- قوله عز وجل: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْتُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} سورة التوبة (٧١).

من السنة: أن النبي صلى الله عليه وسلم "لما قدم إليه محيصة وحويصة وعبد الرحمن بن سهل وكان أصغرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم "كبر كبر"<sup>(١)</sup> يريد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة.

أدلة الرأي الثاني:

من الكتاب: قوله تعالى:

١- {وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا} سورة النساء (١٢٧).

(١) رواه مسلم (١٢٩١/٣) رقم الحديث (١٦٦٩) كتاب القسامة والمحاريين والقصاص - باب القسامة.  
ورواه البخاري (١١٥٨/٣) رقم الحديث (٣٠٠٢) كتاب الخمس - باب الموادة والمصالحة مع المشركين.



من السنة:

١ - وقوله صلى الله عليه وسلم: "إنما امرأة زوجها وليان فهي للأول"<sup>(١)</sup>.

الرأي الراجح:

الذي يظهر في هذه المسألة، أن رأي ابن حبيب ومن وافقه هو الأرجح لي، وذلك لأن المرأة لن تجد كل يوم من هو كفؤ لها، والتأخير بسبب الأولياء، أو السولي الأب الذي يعقد عليها لم يحضر فيعقد من حضر من الأولياء ولهذا نأخذ به.

\* \* \*

---

(١) رواه الترمذي (٤١٨/٣) رقم الحديث (١١١٠) كتاب النكاح - باب الولين يزوجان؛ ورواه النسائي (٢٨٦/٣) رقم الحديث (٥٣٩٧) كتاب النكاح - باب في امرأة زوجها وليان؛ قال الشيخ الألباني: ضعيف.

## المبحث الثالث

## غيبۃ الولي

للفقهاء رأيان في غيبة الولي<sup>(١)</sup> على النحو التالي:

## الرأي الأول:

وهو ما ذهب إليه ابن حبيب: بأنه إذا كانت غيبته قريبه لعشرة أيام وما أشبه ذلك فلا اختلاف وأما لا تزوج في مغيبه فإن زوجت في مغيبه فسخ النكاح، زوجها الولي أو السلطان، وقال: في البكر أهما لا تزوج إلا أن يستوطن العشرين سنة ويأس من رجعت، ولكن تزوج الثيب، وأما إذا كان أسيراً أو فقيراً فلا اختلاف في أن الإمام يزوجه<sup>(٢)</sup>.

ووافقه علي هذا الرأي: مالك رحمه ومن أصحابه ابن وهب<sup>(٣)</sup>.

## الرأي الثاني:

وهو ما ذهب إليه: أبو حنيفة وأحمد بن حنبل: إِنَّهُ إِذَا غَابَ الْوَلِيُّ الْأَقْرَبُ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً جَازَ لِمَنْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ أَنْ يُزَوِّجَ دُونَ السُّلْطَانِ<sup>(٤)</sup>.

(١) الغيبة: لغة: الغين والياء والباء أصل "صحيح بدل على تستر الشيء عن العيون ثم يقاس. ناب الرجل عن بلده، وأغابت المرأة فهي مغيبه، إذا غاب بعلمها. انظر مقاييس اللغة (٢ / ٣٢٤) - باب الغين والياء وما يثلثها - الطبعة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. وانظر: البهجة في شرح التحفة (١ / ٣٨١) - دار الكتب العلمية - أبو الحسن علي بن السلام التسولي - لبنان بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ - ط / الأولى - تحقيق: محمد عبد القادر شاهين.

(٢) النوادر والزيادات للقيرواني (٤ / ٣٩٧) - الذخيرة للقرافي (٤ / ٢٤٦) - البهجة في شرح التحفة (١ / ٤٨١)، البيان والتحصيل ٤ / ٣٢٨ - ٣٢٩ - حاشية الدسوقي في شرح الكبير (٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠).

(٣) ابن وهب: هو عبدالله بن وهب بن مسلم؛ أبو محمد الفهري، بالولاء، المصري. من تلاميذ الإمام مالك؛ والليث بن سعد. جمع بين الفقه والحديث والعبادة. كان حافظاً مجتهداً. (١٢٥-١٩٧). انظر التهذيب (٦ / ٧١) - الأعلام (٤ / ٢٨٩).

(٤) فتح القدير (٢ / ٤١٥) - المغني ٦ / ٤٧٨ وما بعدها، الأنصاف (١١ / ٢٥٨) - كشف القناع (٥ / ٥٧). روضة الطالبين (٧ / ٥٨-٦٩)؛ دليل الطالب (١ / ٢٢٥)، البحر الرائق (٣ / ١٣٢).

## أدلة الرأي الأول:

من الكتاب:

قوله تعالى: {فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} سورة البقرة (٢٣٢).

وجه الاستدلال:

هذا أبين في كتاب الله تعالى دليلاً على أنه ليس للمرأة أن تزوج دون الولي لأنها لو زوجت نفسها لما كان لعضل الولي معنى.

## أدلة الرأي الثاني:

من السنة:

عن عائشة، أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن من المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام، فلما قدم عبد الرحمن قال: ومثلي يصنع هذا به ومثلي يفتات<sup>(١)</sup> عليه؟ فكلمت عائشة المنذر بن الزبير، فقال المنذر: فإن ذلك بيد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: «ما كنت لأرد أمراً قضيتيه»، فقرت حفصة عند المنذر، ولم يكن ذلك طلاقاً قال أحمد: ونحن نحمل هذا على أنها مهدت أسباب تزويجها، ثم أشارت على من ولي أمرها عند غيبة أبيها حتى عقد النكاح، وإنما أضيف النكاح إليها لاختيارها ذلك، وإذنها فيه وتمهيدها أسبابه<sup>(٢)</sup>.

(١) (افتات) في الأمر استبد به ولم يستشر من له الرأي فيه ويقال افتات عليه فيه وفلان لا يفتات عليه لا يفعل الأمر دون مشورته والكلام اختلقه ويقال افتات عليه القول افتراه عليه. انظر المعجم الوسيط (٧٠٥/٢) باب الفاء.

(٢) رواه البيهقي (١١٢/٧) رقم الحديث (١٣٤٣١) كتاب النكاح - باب لانكاح إلا بولي.

## الرأي المراجع:

في هذه المسألة أن الولي إذا غاب غيبة طويلة، منطقية بحيث لم يعرف محل إقامته على وجه التحديد أو كان مفقوداً أو أسيراً وطالت غيبته، انتقل حقه في الولاية في هذه الحالات إلى الحاكم أو الإمام وإما إلى أحد الأولياء الأبعد، وذلك لمراعاة مصلحة الفتاة وعدم تفويت الفرصة عليها، فقد يلحق بها الأذى وتضرر بغيبة وليها الأب، ولهذا نرى من الأرجح رأي ابن حبيب ومن وافقه.

\* \* \*

## الخاتمة

### وفيها أهم النتائج

- من أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:
- ١- يرى ابن حبيب أنه لا يجوز نكاح امرأة بكرة كانت أو ثيباً، شابةً كانت أو عجوزاً، غنية كانت أو فقيرةً، شريفةً كانت أو وضعيه، إلا بولي يعقد نكاحها، فإن لم يكن لها ولي، فالسلطان ولي من لا ولي له.
  - ٢- رأي ابن حبيب في ترتيب الأولياء أن يعقد أفضلهم وإن استووا فأسبقهم أي من حضر أولاً، وزاد علي ذلك أن الأقرب من الولاية أحق.
  - ٣- ويرى في غيبة الولي أنه إذا كانت غيبته قصيرة لعشرة أيام أو أقل فلا تزوج وإذا زوجت يفسخ العقد، وهذا باتفاق من الفقهاء، وقال في البكر أنها لا تزوج إلا أن يستوطن العشرين سنة ويأس من رجعته، وتزوج الثيب في رأيه.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل في هذا العمل الخير والفائدة،

وصلّي اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

\* \* \*

## فهرس المصادر والمراجع

(أ)

### القرآن الكريم

- أحكام القرآن المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ) راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- (اختلاف العلماء) تأليف: الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤هـ)، حققه وعلق عليه: السيد صبحي السامري، الناشر: عالم الكتب - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- (الأعلام) قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، للزركلي، خير الدين بن محمود، ط/١٢/بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٧م.

- (الاستذكار) لابن عبد البر المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى، ١٤٢١ - ٢٠٠٠.

- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل / تأليف: علي بن سليمان المرادوي أبو الحسن / ٨١٧: ت ٨٨٥ / تحقيق: محمد حامد الفقي / دار إحياء التراث العربي / بيروت.

- (الأم) محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله / سنة الولادة ١٥٠ / سنة الوفاة ٢٠٤ / الناشر دار المعرفة / سنة النشر ١٣٩٣ / بيروت.

- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل / المؤلف: شرف الدين موسى بن أحمد أبو النجا الحاجب / المتوفى (٩٦٠هـ)، المحقق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي / دار

المعرفة - بيروت - لبن.

(ب)

- البهجة في شرح التحفة / المؤلف: أبو الحسن علي بن عبد السلام النسولي / دار الكتب العلمية / لبنان - بيروت / (١٤١٨ - ١٩٩٨) / الطبعة الاولى / تحقيق: محمد عبد القادر شاهين.

- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في المسائل المستخرجة - لأبي الوليد ابن رشد القرطبي المتوفى عام ٥٢٠م. وصفته المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالغنية لمحمد العتي القرطبي - تحقيق: الأستاذ أحمد الشرقاوي إقبال - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - الطبعة الثانية. ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. - بيروت - لبنان.

- (بدائع الصنائع) في ترتيب الشرائع / علاء الدين الكاساني / سنة الوفاة ٥٨٧هـ / الناشر دار الكتاب العربي / سنة النشر ١٩٨٢ / مكان النشر بيروت.

- (البحر الرائق شرح كنز الدقائق) / زين الدين ابن نجيم الحنفي / سنة الولادة ٩٢٦هـ: ت ٩٧٠هـ / الناشر دار المعرفة / بيروت.

(ت)

- تقريب التهذيب (تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العقلاي الشافعي - سنة الولادة ٧٣٣ - ت ٨٥٢ - تحقيق: محمد عوامة - الناشر دار الرشيد - سنة النشر - ١٤٠٦ - ١٩٨٦ - مكان النشر - سوريا.

(د)

- (دليل الطالب) علي مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل / مرعي بن يوسف الحنبلي / المكتب الإسلامي / ١٣٧٩ / بيروت.

(ذ)

- (الذخيرة) شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي - ت ٦٨٤هـ - ١٢٨٥م -  
تحقيق: الأستاذ محمد بو خبزة - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٩٩٤م -  
بيروت.

(ر)

- (روضة الطالبين) الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي / المتوفي  
سنة ٦٧٦ / تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض / دار  
عالم الكتب / طبعة خاصة: ١٤٢٣هـ: ٢٠٠٣م.

(ف)

- (فقه الأسرة المسلمة) تأليف: حسن أيوب، الناشر: دار السلام - الطبعة الأولى -  
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

(ق)

- القوانين الفقهية / محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي / ٦٩٣: ت ٧٤١.

(ك)

- كشف القناع علي متن الاقناع / منصور بن يونس إدريس البهوتي / تحقيق:  
جلال مصيلحي مصطفى هلال / دار الفكر - ١٤٠٢هـ - بيروت.

(ع)

- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة تأليف جلال الدين عبد الله بن نجم بن  
شاس المتوفي ٦١٦هـ تحقيق: د/ محمد أبو الاجفاف أ/ عبد الحفيظ منصور باشراف  
ومراجعة الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة الشيخ د/ بكر عبد الله ابو زيد - الناشر:  
دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.



(م)

- المنتقي شرح موطأ مالك / تأليف: القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب الباجي / ت: ٤٩٤هـ / تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا / دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٢٠هـ: ١٩٩٩م.
- المدونة الكبرى رواية الإمام سحنون بن عبد الشوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم / دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان / الطبعة الأولى / ١٤١٥هـ: ١٩٩٤م.
- (المجموع) شرح المذهب للشيرازي / للإمام أبي زكريا الدين شرف النووي / حققه وعلق عليه: محمد نجيب المطيعي / مكتبة الارشاد / جدة - السعودية.
- (المغني) لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالح الحنبلي (٥٤١: ٦٢٠م) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد الحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو / دار عالم الكتب.

(ن)

- (النوادر والزيادات) على ما في المدونة من غيرها من الأمهات - لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني - ٣١٠ - ٣٨٦هـ - تحقيق: الأستاذ محمد عبد العزيز الدباغ - محافظ خزانة القرويين - الطبعة الأولى - ١٩٩ - دار الغرب الإسلامي. - الرياض.
- سنن البيهقي الكبرى المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

\*\*\*

